الولايات المتحدة تفرض مجموعة جديدة من العقوبات على إيران لرفع كلفة مسلكها الخطر
(نص بياني وزيرة الخارجية رايس ووزير المالية بولسون عن العقوبات الجديدة)

واشنطن، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ – أعلنت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ووزير المالية هنري بولسون اليوم طائفة جديدة من العقوبات المالية على إيران بسبب مسلكها المنطوي على التهديد. كما أعلن الوزيران أن الولايات المتحدة صنفت الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس التابع للحرس الثوري على أنهما كيانان إرهابيان بسبب دعم الأول لأنشطة انتشار أسلحة الدمار الشامل والثاني لدعمه الإرهاب.

كما شملت العقوبات الجديدة فرض حظر على التعامل مع ثلاثة بنوك رئيسية في إيران وهي بنك ميلي وبنك ميلات، لتورطهما في نشاطات تتعلق بانتشار الأسلحة، وبنك صادرات بصفته ممولا للإرهاب.

وقالت رايس في بيانها إن الولايات المتحدة عرضت في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ "فرصة تاريخية على الحكومة الإيرانية لتحسين علاقاتها مع المجتمع الدولي ومعنا." وأضافت: "قلنا إن بلدنا يحترم الشعب الإيراني احتراما عميقا وإننا نتوافون لبناء مستقبل أفضل معا. وعرضنا على إيران حوافز جديدة للتعاون والتفاوض مع روسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة. وعرضنا دعم البرنامج النووي المدني في إيران تحت إشراف دولي إذا وافقت إيران على التخلي عن متابعة إنجاز دورة الوقود النووي." لكنها أضافت "أننا قلنا أيضا إنه إذا واصلت حكومة إيران انتهاك التزاماتها الدولية وواصلت حملتها غير الحكيمة نحو تحقيق قدرتها للحصول على الأسلحة النووية فإنها ستواجه ظروفا وعقوبات خطيرة."

وفي تبريرها للعقوبات الجديدة على إيران، قالت رايس "علن اليوم أنا والوزير بولسون عدة خطوات جديدة لرفع كلفة سلوك إيران الذي لا يتسم بالمسؤولية." وأوضحت أن ما "ينفذ الكثير من سياسات النظام الإيراني المؤدية لزعزعة الاستقرار اثنتان من وكالاتها: الحرس الثوري الإسلامي، وفيلق القدس، وهو ذراع للحرس الثورة الإيراني."

وقال بولسون في بيانه إن الحرس الثوري الإيراني "متخندق بعمق في المشاريع الاقتصادية والتجارية الإيرانية بحيث أن من المحتمل بصورة متزايدة أنك إذا كنت تتعامل مع

إيران فإنك تتعامل مع الحرس الثوري." ودعا البنوك والشركات التي تتسم بالمسؤولية حول العالم إلى "إنهاء أي عمل مع بنك ميلي وبنك ميلات وبنك صادرات، وجميع شركات وكيانات الحرس الثوري الإيراني."

وفي ما يلي نص بياني رايس وبولسون:
بداية النص

وزارة الخارجية الأميركية
مكتب الناطق الرسمي

للنشر الفوري **٢٥ تشرين**
الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
٩٢٩/٢٠٠٧

تصريحات
وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس
ووزير المالية هنري م. بولسون

٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
واشنطن، دي. سي.

الوزيرة رايس: صباح الخير. عرضت الولايات المتحدة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ فرصة تاريخية على الحكومة الإيرانية لتحسين علاقاتها مع المجتمع الدولي ومعنا. وقلنا إن بلدنا يحترم الشعب الإيراني احتراما عميقا وإننا نتواقون لبناء مستقبل أفضل معا. وعرضنا على إيران حوافز جديدة للتعاون والتفاوض مع روسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة. وعرضنا دعم البرنامج النووي المدني في إيران تحت إشراف دولي إذا وافقت إيران على التخلي عن متابعة إنجاز دورة الوقود النووي. كما قلنا إنه إذا واصلت حكومة إيران انتهاك التزاماتها الدولية وواصلت حملتها غير الحكيمة نحو تحقيق قدرتها للحصول على الأسلحة النووية فإنها ستواجه ظروفا وعقوبات خطيرة.

ولا زلنا نحن وشركاؤنا ملتزمين التزاما تاما بالتوصل إلى حل دبلوماسي مع إيران. وأعاد ممثل الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، نيابة عنا، تأكيد العرض لإيران هذا الأسبوع. إلا أن الحكومة الإيرانية للأسف تواصل رفض عرضنا للمفاوضات المفتوحة، وبدلا من ذلك تهدد السلام والأمن بمواصلة التكنولوجيات النووية التي يمكن أن تؤدي إلى حصولها على أسلحة نووية، وبناء صواريخ بالستية خطرة، ودعم المتطرفين الشيعة في العراق والإرهابيين في العراق وأفغانستان ولبنان والأراضي الفلسطينية، وترفض القبول بوجود عضو في الأمم المتحدة – بالتهديد بمحو إسرائيل من الخريطة.

تسعى الولايات المتحدة، بالعمل مع دول أخرى يساورها القلق، نحو التوصل إلى سياسة شاملة لمواجهة السلوك التهديدي للحكومة الإيرانية. وقد عملنا مع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لفرض مجموعتين من العقوبات بموجب الفصل السابع على الحكومة الإيرانية ونعكف حاليا على بحث قرار ثالث في بموجب الفصل السابع. كما نتخذ إجراءات إضافية للدفاع عن مصالحنا وعن مواطنينا ولمساعدة أصدقائنا لحماية دولهم.

ونعلن اليوم أنا والوزير بولسون عدة خطوات جديدة لرفع كلفة سلوك إيران الذي لا يتسم بالمسؤولية. وينفذ الكثير من سياسات النظام الإيراني المؤدية لزعزعة الاستقرار اثنتان من وكالاتها: الحرس الثوري الإسلامي، وفيلق القدس، وهو ذراع للحرس الثورة الإيراني. وبالنظر لدعم الحرس الثوري لانتشار الأسلحة ولأن فيلق القدس يدعم الإرهاب، فإن الولايات المتحدة، عملا بالقانون الأميركي وتوافقا مع التزاماتنا الدولية، تعلن تصنيف هاتين المجموعتين كمجموعتين إرهابيتين. كما أننا نصنف كذلك ثلاثة بنوك إيرانية تملكها الدولة: بنك ميلي وبنك ميلات، لتورطهما في نشاطات تتعلق بانتشار الأسلحة، وبنك صادرات كممول للإرهاب. كما أننا نصنف عددا إضافيا من الأفراد والمنظمات الإيرانية.

ما يعنيه ذلك هو أنه لن يسمح لأي مواطن أميركي أو منظمة أميركية خاصة بالتعامل في مداولات مالية مع هؤلاء الأشخاص والكيانات. كما أن أي أصول يملكها هؤلاء المصنفون ضمن السيادة الأميركية سيتم تجميدها على الفور. وستساعد هذه الإجراءات في حماية النظام المالي الدولي من النشاطات المحظورة للحكومة الإيرانية، وستقدم رادعا قويا لأي بنك أو شركة دولية تفكر في التعامل مع الحكومة الإيرانية.

وأود أن أكرر أن الولايات المتحدة وشركاءنا ملتزمون كليا بالتوصل إلى حل دبلوماسي مع إيران. وإذا وفت الحكومة الإيرانية بالتزامها الدولي بتعليق تخصيب اليورانيوم والنشاطات المتعلقة بإعادة معالجته، فسوف أنضم إلى زملائي البريطاني والفرنسي والصيني والألماني وسوف أجتمع مع نظيري الإيراني في أي وقت وفي أي مكان. وسوف نكون مستعدين لبحث

هذه القضية. ولكن إذا قرر حكام إيران المضي في طريق المواجهة فإن الولايات المتحدة ستعمل مع المجتمع الدولي لمقاومة هذه التهديدات للنظام الإيراني.

اسمحوا لي أن أنهي كلامي بتوجيه بضع كلمات مباشرة إلى الشعب الإيراني. إننا في الولايات المتحدة ليس لنا خلاف معكم. ونريد أن تتاح لكم كل فرصة للتطور والازدهار بكرامة، بما في ذلك الاستخدام السلمي للطاقة النووية. لذا فإننا نأمل أن تحتضن حكومتكم طريق التعاون الذي نواصل نحن والمجتمع الدولي تقديمه.

والآن، أود أن أدعو هانك بولسون، وزير المالية للتحدث إليكم.

الوزير بولسون: شكرا لك كوندي وصباح الخير. تستغل إيران روابطها المالية الدولية لتحقيق قدراتها النووية، لتطوير صواريخ بالستية وتمويل الإرهاب. ونحن نتخذ اليوم خطوات إضافية لمكافحة سلوك إيران المحفوف بالخطر ونعمل مع المؤسسات المالية حول العالم لاتخاذ أفضل القرارات المبنية على الحقائق حول أولئك الذين قرروا التعامل معهم.

تتوقف قدرة النظام الإيراني على مواصلة برامجه النووية والمتعلقة بالصواريخ البالستية تحديا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على وصوله إلى الأنظمة التجارية والمالية الدولية. كما تنقل إيران مئات الملايين من الدولارات كل عام عن طريق النظام المالي العالمي إلى الإرهابيين. وتساعد البنوك الإيرانية هذا السلوك باستخدام طائفة من الممارسات المالية المضللة لتتجنب حتى أكثر الضوابط صرامة لإدارة المخاطر.

وعند التعامل مع إيران فإن من المستحيل تقريبا معرفة الزبون والتأكد من أنه يعمل على تسهيل السلوك المتهور للنظام الإيراني عن غير قصد. والتحذير الأخير من فريق عمل الإجراء المالي، وهو أعلى هيئة في العالم لوضع المعايير لمحاربة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال، يؤكد المخاطرات غير العادية التي ترافق الأطراف التي تتعامل مع إيران.

إننا نعمل عن كثب وبقوة مع شركائنا الدوليين للحيلولة دون السماح لواحد من أخطر الأنظمة في العالم من تطوير أخطر الأسلحة في العالم. ويشتمل جزء من تلك الإستراتيجية على منع مؤيدي سلوك إيران المحظور من الوصول إلى النظام المالي العالمي. ويجب أن لا تجد هذه الأطراف ملاذا آمنا في عالم المال والتجارة المحترم. وقد اقتضى مجلس الأمن الدولي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تجميد الأصول ومنع الأشخاص من التعامل مع عدد من الكيانات والأفراد الذين يدعمون نشاطات إيران النووية أو المتعلقة بالصواريخ البالستية، بما في ذلك بنك صباح الذي تملكه الدولة.

واليوم، وكما قالت كوندي، فإننا نصنف بنك ميلي وبنك ميلات وبنك صادرات. هذه ثلاثة من أكبر البنوك الإيرانية. وقامت جميعها بتسهيل نشاطات انتشار الأسلحة الإيرانية

ودعم إيران للإرهاب. كما أننا نصنف الحرس الثوري الإسلامي لنشاطاته المتعلقة بانتشار الأسلحة وفيلق القدس لتقديمه الدعم المادي لطالبان وغيرها من المنظمات الإرهابية.

والحرس الثوري الإيراني متخندق بعمق في المشاريع الاقتصادية والتجارية الإيرانية بحيث أن من المحتمل بصورة متزايدة أنك إذا كنت تتعامل مع إيران فإنك تتعامل مع الحرس الثوري. إننا ندعو البنوك والشركات التي تتسم بالمسؤولية حول العالم إلى إنهاء أي عمل مع بنك ميلي وبنك ميلات وبنك صادرات، وجميع شركات وكيانات الحرس الثوري الإيراني.

ومع ازدياد إدراك السلوك المضلل لإيران، فقد قررت بنوك عديدة حول العالم كمسألة حذر ونزاهة أن التعامل مع إيران ليس جديرا بالمخاطرة. الأمر واضح وبسيط: المؤسسات المحترمة لا تريد أن تكون بمثابة مصرفيين لهذا النظام المحفوف بالخطر. وسنواصل العمل مع شركائنا الدوليين للحيلولة دون السماح لإيران بإساءة استخدام النظام المالي الدولي لدفع ودعم سلوكها المحظور.

شكرا لكم.

الوزيرة رايس: شكرا جزيلا لكم.